اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

جدوى صندوق الإسكان

ان المهمة الاساسية لصندوق الاسكان هي المساهمة في الحد من ازمة السكن عن طريق منح القروض بدون فوائد ولشرائح مجتمعية مختلفة وبشروط هي ذاتها المتبعة في المصارف الحكومية والاهلية ، باستثناء نسبة الفائدة ، وهي الميزة الوحيدة لقروض صندوق الاسكان .

ولكن هذه القروض التي تمنحها هذه المؤسسة لا تفي بالغرض ولم يستطيع مستفيدوها أن ينجزوا وحدة سكنية واحدة ولاسيما ممن هم بمستوى خط الفقر أو ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة ، وهذا مؤشر لهامشية هذه المؤسسة التمويلية ، حيث طالب القائمون عليها في اكثر من مرة بزيادة رأسمالها لرفع سقف القروض بما يلبي الحاجة الفعلية لبناء الوحدات السكنية من قبل المقترضين ، إلا أن المطالبات تلك ذهبت أدراج الرياح ، وكأن وجود صندوق الاسكان بمثابة اسقاط فرض كمؤسسة تمويلية حكومية تابعة لوزارة الاسكان والاعمار .

وبحكم متابعتنا لمسارات هذه المؤسسة ، فانها لم تساهم سوى بنسبة ١٪ أو أقل من ذلك في التصدي لأزمة السكن المتفاقمة ، وهذه النسبة المتدنية لا تنسجم وحجم الازمة وثقلها ، حيث لابد من وجود مؤسسات حكومية قادرة على المساهمة الفاعلة في حل الازمة او خفضها بشكل تدريجي ، ما يستدعي من الحكومة ولاسيما الجهة القطاعية الى اعادة النظر بمسارات عمل هذه المؤسسة التمويلية لقطاع الاسكان.

ومن هنا نرى ان تكون اعادة النظر على وفق مسارين ، إما الاتجاه الى الغائها ، أو العمل على زيادة رأسمالها سعياً لرفع سقف القروض الاسكانية ، أو الاتجاه الى جعلها مؤسسة تمويلية واستثمارية في آن واحد عن طريق مهمتها في فتح باب الاستثمار الاسكاني وبناء المجمعات السكنية وبمستويات عدة واستثمارها على المدى المتوسط والبعيد سعياً للتحول من مؤسسة تمويلية فقط الى مؤسسة استثمارية ربحية قادرة على ديمومة العمل ضمن اطارات ومسارات تحددها متطلبات كل مرحلة بعينها ، وقد تعتري هذا العمل معوقات قانونية واخرى فنية ، حيث يتطلب الامر عندها العمل على تشريع قانون جديد خاص بمؤسسة صندوق الاسكان التمويلية والاستثمارية على وفق الرؤى التي طرحناها ، وهي بطبيعة الحال قابلة للنقاش والتعضيد والاثراء عن طريق الدراسة المعمقة لجدوى صندوق الاسكان كمؤسسة معنوية موجودة حالياً ومدى مساهمتها في تخفيف ازمة السكن ، والعمل على الاتيان برؤى جديدة تجعل من هذه المؤسسة ذات جدوى في قطاع الاسكان الذي يعد من القطاعات الجاذبة للاستثمار القادرة على خلق علاقة جدلية بين القطاعات الاقتصادية كافة بدءا من فرص العمل التي توفرها مشاريع الاسكان مروراً بدور جميع القطاع الاخرى في الاسكان وما يخلقه ذلك من ديناميكية للاقتصاد الوطني .

الضرورة تتطلب اعادة النظر بمسارات صندوق الاسكان الحالي على وفق رؤى جديدة تنسجم ومتطلبات المرحلة الحالية وبشكل يساهم مساهمة فعالة لا هامشية في ازمة السكن .

سعياً لوضع سياسات إستراتيجية

دعوات برلمانية لتشكيل مجلس وطني أعلى للزراعة والمياه في البلاد

□ بغداد / متابعة المدى

أرض زراعية

دعت اوساط برلمانية الى استحداث مجلس وطني أعلى للزراعة والمياه يعمل على وضع السياسات الإستراتيجية في قطاعي الزراعة والري في البلاد .

وطالب رئيس لجنة الزراعة والمياه البرلمانية حامد الخضري بحسب "السومرية نيوز"، على هامش احتفال نظمته وزارة الشباب بالتعاون مع دوائر مختلفة ومنظمات مجتمع مدني في محافظة الديوانية بتشكيل مجلس وطني أعلى للزراعة والمياه في العراق برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي يضم كل الوزارات ذات الاختصاص".

وقال الخضري أن "المجلس سيقع على عاتقه رسم السياسات العامة للدولة المتعلقة بهذا القطاع وتنفيذها ومنها الحفاظ على البيئة بشكل صحيح ما يسهم بتفعيل قراراته"، مطالبا "بالاهتمام بوضع ميزانية خاصة في الموازنة العامة تدعم المشاريع والنشاطات التي تتعلق بالحفاظ على البيئة".

من جانبه، اكد مدير بيئة الديوانية حيدر عناج، على ضرورة الاهتمام بمشاريع البنى التحتية التي تعد أساسا لبيئة صحيحة ونظيفة كمشاريع الصرف الصحي وتدوير النفايات بشكل سليم".

وطالب عناج بدعم الميزانية المخصصة لوزارة البيئة من قبل الحكومة المركزية لتستطيع القيام بواجباتها في هذا الاتجاه بشكل صحيح".

ويشار إلى أن دول العالم بدأت الاحتفال باليوم العالمي للبيئة لأول مرة في الخامس من حزيران عام ١٩٧٢، ويُستغل الاحتفال العالمي بالبيئة لتوضيح المخاطر المحيطة بها واتخاذ إجراءات سياسية وشعبية للحفاظ عليها من قبل الجهات المعنية .

في غضون ذلك أكد مزارعون في دهوك تراجع زراعة الرز بالمحافظة هذا الموسم مقارنة بالأعوام الماضية لضعف التسويق وقلة الدعم الحكومي ومنافسة المستورد، وفي حين عزت جهات زراعية أسباب ذلك إلى عزوف الفلاحين عن الزراعة وتوجههم إلى الوظائف الحكومية، دعا خبير محلي الجهات الحكومية إلى شراء الرز من المزارعين أسوة بالمعمول به لمحصولي الحنطة والشعير.

وقال المزارع خليل محمد، ٥٣ سنة، من أهالي ناحية ديرلوك شمال دهوك، في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "عدم وجود جدوى اقتصادية اضطرني لترك زراعة الرز مؤخراً لاسيما بعد أن حصلت على وظيفة في إحدى الدوائر الحكومية لإعالة أسرتي"، مشيراً إلى أن "الزراعة تتطلب توفر مبالغ كبيرة ومتابعة مستمرة".

وأضاف محمد أن "قلة الدعم الحكومي لتسويق الإنتاج المحلي وصعوبة زراعة الرز دفع بأغلبية الفلاحين في المنطقة إلى ترك المهنة"، مبيناً أن "السوق المحلية مغرقة بأنواع الرز المستورد الذي لا يتمكن الإنتاج المحلي من منافسة جودته".

من جهته، قال مدير زراعة ناحية ديرلوك عصمت إبراهيم لـ"السومرية نيوز"، إن "المساحات المزروعة بالرز في المنطقة خلال الموسم الحالي لا تتجاوز عشرة دونمات بعد أن كانت تبلغ نحو مئة دونم في العام الماضي"، عازياً ذلك إلى "توجه العديد من المزارعين إلى مهن أخرى لاسيما التعيين في الوظائف الحكومية".

وبحسب المصادر الزراعية في قضاء العمادية، فإن زراعة الرز في المنطقة تعود لمئات السنين، ويدعى أشهر أنواع الرز الذي يزرع في المنطقة "كه س نه ديتي" ويعني "الذي لم ير أحد مثيلاً له"، ونوع آخر يسمى روتك.

وتشير مصادر مديرية زراعة محافظة دهوك، يبعد مركزها ٤٦٠ كم شمال العاصمة بغداد، إلى أن المساحات المزروعة بالرز بلغت نحو ستة آلاف دونم خلال العام ٢٠١٢ الحالي في عموم المحافظة، في حين أنه كانت المساحات المزروعة بالمحصول في تسعينيات القرن الماضي تتجاوز العشرة آلاف دونم.

على صعيد متصل، عزا الخبير الزراعي أمين آميدي، في حديث لـ"السومرية نيوز" تراجع زراعة الرز في المحافظة إلى "أسباب عدة منها توزيع الرز على المواطنين من خلال البطاقة التموينية وعدم وجود خطة تسويق مناسبة للمنتج المحلي"، داعياً الجهات الحكومية إلى "وضع خطة مناسبة لشراء محصول الرز من المزارعين أسوة بما هو معمول به لمحصولي الحنطة والشعير لتشجيعهم على مواصلة زراعته واتباع أساليب حديثة لتطوير إنتاجه في المنطقة".

يذكر أن مصادر مطلعة تؤكد أن نسبة المواد الغذائية المستوردة في إقليم كردستان العراق، تصل إلى أكثر من ٨٠ بالمئة، وتطالب بضرورة تلافي مخاطر هذا الوضع لخطورته على الأمن الغذائي في الإقليم.

وبحسب مصادر مطلعة أيضا، فإن العراق يستورد بدوره شهرياً مواد غذائية بقيمة ستة مليارات دولار، لتأمين متطلبات نظام البطاقة التموينية.وبحسب إحصائيات وزارة التخطيط في إقليم كردستان العراق، فإن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الإقليم تبلغ أكثر من سبعة ملايين و٤٨٥ ألف دونم من مجموع مساحة الإقليم التي تبلغ أكثر من ١٧ مليون دونم.

إبرام اتفاقيتين مع الفاو واليونسكو في نينوى

□ نينوى / المدى

أبرمت محافظة نينوى اتفاقيتين مع منظمتي الفاو واليونسكو التابعتين الى الامم، تشملان مجالات البحث العلمي والآثار وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية.

وقال محافظ نينوى اثيل النجيفي لـ"شفق نيوز"، إنه "وقع اتفاقيتين مع منظمتين من الامم المتحدة في عمان، الاتفاقية الأولى مع منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) للإشراف على تنفيذ مشاريع تنمية الثروة الحيوانية إلى جانب استيراد ألفين وخمسمئة من ماشية المجترات من الأغنام والماعز لأغراض البحوث العلمية".

وتابع أن "الاتفاقية تضمنت أيضا تنفيذ مشاريع لتطوير الثروة السمكية في بحيرة سد الموصل وعلى ضفاف نهر دجلة عبر بناء مفاقس لإنتاج الاصبعيات بأساليب علمية متطورة وبناء أقفاص صغيرة لتربية السمك وإنشاء معامل لإنتاج علفها"، مضيفا انه "تم الاتفاق على إنتاج نحو ٣٠ مليون من الاصبعيات التكاثرية يتم تربية قسم منها في المراكز البحثية وتوزيع بعضها على القطاع الخاص فيما يطلق القسم الآخر في نهر دجلة وبحيرة سد الموصل".

وبين النجيفي أن "الاتفاقية الثانية عقدت مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، تضمنت دراسة المواقع الأثرية في محافظة نينوى، منها منارة الحدباء وسور نينوى وقلعة باشطابيا وقرة سراي والجوامع والكنائس القديمة في المدينة".

واشار الى ان "الاتفاقيتين تشملان مجالات البحث العلمي والآثار وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية".

وكان محافظ نينوى اثيل النجيفي التقى، اواسط الشهر الماضي، نائب الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة جورج بوستين على رأس وفد له.

وقال بوستين ان "العراق غني بثرواته الطبيعية كالنفط والنخيل والزراعة وغيرها من الموارد الأخرى مما يؤمن لشعبه حياة رغيدة وسعيدة، مشيراً إلى أن العملية الديمقراطية والتي من شأنها ان تفسح المجال للعمل في تنمية الحياة وتطويرها" من جانبه ثمن محافظ نينوى دور الأمم المتحدة في العراق عموما ونينوى خصوصا.

اجتماع للجنة الاقتصادية بشأن تطوير القطاع الخاص

□ بغداد / المدى

ترأس نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس الاجتماع الاول للجنة الاقتصادية لشؤون القطاع الخاص، وجاء في بيان صدر عن مكتبه ، أن شاويس اشار الى اهمية تشكيل اللجنة والتي تشكلت لتكون بموازاة لجنة الشؤون الاقتصادية لتختص بشؤون القطاع الخاص العراقي في داخل وخارج العراق ولتناقش وضع الآليات والمقترحات والتوصيات او القرارات الخاصة بتطوير عمل هذا القطاع المهم والحيوي وتضع خارطة طريق لاليات عمل اللجنة والتنسيق المشترك وتذليل الصعوبات التي تواجه تطوره ونموه ليأخذ دوره المهم في تطوير الاقتصاد العراقي". وأضاف البيان أن الاجتماع، حضره "وزيرا التجارة والصناعة ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ورئيس هيئة الاوراق المالية ووكيل وزارة الزراعة والمستشار القانوني لدولة رئيس الوزراء ورئيس مجلس الاعمال العراقي ورئيس اتحاد الغرف التجارية ورئيس رابطة المصارف العراقية .وتضم اللجنة وزير المالية ورئيس اتحاد الصناعات العراقية ورئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين ورئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية .

مصادر: إيقاف استيراد الطماطم قريباً

□ بغداد / المدى

اعلنت وزارة الزراعة عن وقفها استيراد مادة الطماطم في ١٦ من الشهر الجاري، والاعتماد على المنتج المحلي بشكل يحقق الاكتفاء الذاتي.

وقال وكيل وزارة الزراعة مهدي ضمد القيسي لـ"شفق نيوز"، إن "وزارة الزراعة قررت وقف استيراد مادة الطماطم في ١٦ من الشهر الجاري".

واوضح أن "وزارة الزراعة فتحت استيراد مادة الطماطم نتيجة حصول نقص فيها داخل الاسواق المحلية العراقية وكنتيجة طبيعية لهذا النقص تم اتخاذ اجراء باستيراد المادة".

واضاف ان "الانتاج المحلي كان لا يسد هذا النقص من مادة الطماطم، وسيحقق اكتفاءً ذاتياً في الايام المقبلة". وتابع ان "الزراعة العراقية حاليا تحقق اكتفاءً ذاتياً بالخضروات والفواكه، اما ما يستورد منها فهو لا ينتج في العراق او هناك كميات قليلة منه".

يذكر ان قرار وزارة الزراعة بمنع استيراد الخضر والفواكه من دول الجوار الذي اعلنته في وقت سابق، اثار جدلا بين اصحاب العلاقة، فمنهم من علل القرار الذي اتخذته وزارة الزراعة بانه يهدف الى حماية المحصول المحلي، ودعم الفلاح العراقي، بينما عده آخرون بأنه سيؤدي الى ارتفاع الاسعار والمضاربة في السوق.

ويرى مختصون بالشأن الزراعي ان وزارة الزراعة تتحدث عن انتاج زراعي وفير وهي ارقام غير موجودة الا على الورق.. اما على الارض فالحقيقة الوحيدة هي زيادة المساحات المتصحرة نتيجة لتراجع الزراعة.

الكهرباء تجدد التزامها بالتوزيع العادل وتستثني المستشفيات والمياه والمجاري

□ بغداد / المدى

جددت وزارة الكهرباء التزامها بالتوزيع العادل للطاقة على جميع محافظات البلاد، مستثنية من ذلك المستشفيات الحكومية ودوائر المياه والمجاري.

وقال وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي في بيان نقلته "شفق نيوز" خلال لقائه وفدا من مجلس محافظة صلاح الدين إن وزارته ملتزمة بالتوزيع العادل للطاقة الكهربائية على محافظات البلاد من دون أي استثناءات سوى المستشفيات الحكومية ودوائر تصفية المياه ومراكز الصرف الصحي".

وأضاف الجميلي أن "الوزارة مستمرة بدعمها لمحافظة صلاح الدين، خصوصاً في الفترة المقبلة، لان المحافظة لديها عدد من المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي في طور التنفيذ".

وكان وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي قد أعلن، في الحادي عشر من شهر شباط المنصرم، عن أن الوزارة حصلت على دعم كامل من رئيس الوزراء نوري المالكي من اجل أن نتجاوز أشهر الصيف المقبل التي ستكون تحدياً له وللوزارة وقد قبلت التحدي لان نجاح الوزارة نجاح للحكومة.

ويعاني العراق نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد العام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الماضية.

وكشفت وزارة المالية العراقية عن إنفاق مبلغ ٢٧ مليار دولار على قطاع الكهرباء للفترة بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١١ ولكن واقع الكهرباء لا يزال متردياً.

ولم يفلح أي وزير للكهرباء منذ عام ٢٠٠٣ في تحسين قطاع الكهرباء في العراق بالرغم من الإيرادات المالية والنفطية الهائلة.

انتقادات لطريقة منح القروض في المصارف

□ بغداد / المدى

انتقد الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون طريقة عمل المصارف العراقية في منح القروض والسلف للمواطنين، مشيراً الى أنها إجراءات معقدة لا تخدم العملية الاقتصادية في البلد.

وقال انطون (للوكالة الاخبارية للانباء): إن الطريقة المتبعة لدى البنوك العراقية الحكومية والخاصة في عمليات منح القروض والسلف للمواطنين لا تخدم العملية الاقتصادية في البلد كونها تزيد سعر الفائدة وتطلب ضمانات عالية لا يستطيع المواطن تحقيقها.

وأضاف: يجب ان تكون هناك تسهيلات من قبل المصارف العراقية في التعامل مع المواطنين من اجل خدمة البلد، لان القروض الممنوحة ستكون اما صناعية أي لفتح مشاريع صغيرة او عقارية لبناء وحدات سكنية او زراعية للنهوض بالقطاع الزراعي.

وتابع: يجب تخفيف سعر الفائدة المستحقة على القروض وتسهيل الإجراءات المتبعة في عمليات إطلاقها.

اللجنة الاقتصادية النيابية تدعو لوضع ضوابط مكاتب الصيرفة

□ بغداد / المدى

كشف رئيس اللجنة الاقتصادية النائب احمد العلواني ،عن وجود مافيات تهدف الى تحويل العراق الى ساحة لغسيل الأموال وتهريب العملة الصعبة لدول الجوار.

وقال العلواني (للوكالة الاخبارية للانباء) : هناك مافيات تهدف الى تحويل العراق ساحة لغسيل الأموال وتهريب العملة الصعبة من خلال بعض مكاتب الصيرفة غير المجازة التي تتعامل مع بعض الشخصيات لتسهل عملية تهريب الأموال الى دول الجوار.واشار العلواني الى ان هذه المافيات برزت خصوصاً بعد ان تعرضت ايران وسوريا لحصار اقتصادي دولي ولم تجد منفذاً سوى العراق للحصول على العملة الصعبة.

وبين أن الوضع الأمني غير المستقر وانشغال الساسة في الصراعات الداخلية للعراق وعدم الرقابة على مكاتب الصيرفة سهل عملية تهريب العملات الصعبة لدول الجوار . ودعا العلواني الحكومة والبنك المركزي الى وضع قانون يحد من عمل المكاتب الصيرفة غير المجازة ووضع رقابة تامة على جميع المكاتب في كافة محافظات العراق.